

المحاضرة الرابعة : انواع الديمقراطية

تنقسم الديمقراطية بحسب الرؤيا والتوجه والزاوية التي ينظر اليها من قبل الافراد فقد تكون الديمقراطية عبارة عن فكرة كامنة في عقول المفكرين لصعوبة تطبيقها لعدة اسباب ، اما مجتمعية ، او دينية ، وقد تكون اقتصادية في المجتمعات الرأسمالية وقد تكون الديمقراطية هي ثقافة عامة في المجتمعات وجدت مساحة عالية من القبول لان الجمهور المتناول لها يطبقها بأبسط تفصيلاتها من نظافة عامة وذوق رفيع وتعليم مطور الى ذلك تنقسم الديمقراطية الى ثلاثة اقسام:-

اولا- الديمقراطية المباشرة:- يعد هذا الشكل من اشكال ممارسة الديمقراطية النموذج المثالي للحكم الديمقراطي لكونه يسمح للشعب بممارسة السلطة بنفسه فالمحكومون يكونون حكاما في نفس الوقت فالشعب يتمتع بموجب هذا الشكل من الحكم الديمقراطي بأوسع الحقوق فهو يمارس بنفسه سلطة التشريع والادارة والقضاء ، ويمارس السيادة بنفسه ضمن المجالس الشعبية وفي ظل هذا الوضع لا تكون هناك مجالس نيابية فلا تمثيل ولا تفويض للسلطات.

ثانيا- الديمقراطية شبه المباشرة :- هي نظام وسط بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية (النيابية) حيث تأخذ الديمقراطية شبه المباشرة ببعض مظاهر الديمقراطية المباشرة التي تعتمد على ممارسة الشعب للسيادة بدون وسيط وتعتمد ايضا بعض مظاهر الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على حق ممارسة السيادة الى نواب او هيئة نيابية تمثل الشعب وتضطلع بمهام الحكم نيابة عنه.

ثالثا- الديمقراطية التمثيلية:- يقصد بالنظام التمثيلي هو النظام الذي يمارس الشعب فيه السلطة بوساطة ممثلين عنه وعلى هذا الاساس يسمى هذا النظام بالنظام النيابي. وقد اخذت معظم الدول الديمقراطية في العالم بالنظام التمثيلي النيابي القائم على مبدأ سيادة الامة .

يقوم النظام التمثيلي في اساسه على مبدأ مهم هو(الانتخابات) عن طريق ورقة التصويت وفي هذا النظام لا يعود حق ممارسة السلطة الى شخص واحد وانما الى هيئة يركز وجودها على الانتخاب ومن اهم اركان هذا النظام :

١- برلمان منتخب من الشعب ٣- عضو البرلمان يمثل امة بأجمعها

٢- تأقيت مدة نيابة البرلمان. ٤- استقلالية البرلمان .

اشكال النظام التمثيلي : لم يأخذ النظام النيابي في التطبيق العملي شكلا واحدا وانما اخذ ثلاثة اشكال منها

١- النظام المجلسي .

٢- النظام الرئاسي .

٣- النظام البرلماني .

وباعتبار جمهورية العراق تتبع النظام البرلماني سنتناوله بشكل سريع.

النظام البرلماني : يعد هذا النظام نتاجا لتطور تاريخي طويل عرفته المملكة المتحدة (بريطانيا) ولم يصبح هذا النظام موضع دراسة نظرية الا بعد استكمال عناصره ، ويتميز هذا النظام بخصائص منها (**الثنائية** ، **التوازن**) .

أي انه النظام الذي يظهر فيه التعاون بشكل كبير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتكون السلطة التنفيذية مسؤولة امام السلطة التشريعية عن عملها .

وفي حالة فشل السلطة التنفيذية (الحكومة) او فسادها في اداء عملها فمن حق السلطة التشريعية(البرلمان) اقالة السلطة التنفيذية (الحكومة).

في هذا النظام تزداد ادوات الرقابة من قبل السلطات المنطوية فيه ، حيث تكون السلطة التشريعية اداة رقابة على الحكومة مما يقلل فرص الفساد وعدم خرق القانون .

